في الذكرى الـ"١٥٧" للصحافة الكلدوآشورية.. الآمـــال تكـــبر والمصاعـــب تكثـــرا!

دانيال سليفو - السويد

قبل ١٥٧ عاما وتحديدا في بداية تشرين الثاني من سنة ١٨٤٩ لو كان قد قال أحدهم "وهو إحتمال وارد" لرابي إيليا مله باشي "رئيس تحرير صحيفة زهريري ديهرا" بأن الأجيال القادمة من شعبنا الكلدوآشوري ستثمن عاليا تجربتك الرائدة في تأسيس أول صحيفة آشورية ويجعله عيدا قوميا للصحافة الكلدوآشورية، فمن المحتمل أن يكون جواب الإستاذ باشي: معقول!؟ ولكن وها قد مر أكثر من قرن ونصف على تلك الصحيفة وأعتبر تاريخ تأسيسها عيدا قوميا للصحافة الكلدآشورية وأصبح الإستاذ مله باشي رمزا قوميا خالدا.. قصة الصحافة عند شعبنا بدأت مع بدايات دخول مكائن الطباعة في منطقة أورميا بايران عام ١٨٤٠، حيث تم طبع الكتب التعليمية الدينية واللغوية والتراتيل والصلوات، ولسد حاجة القراء والمتابعين والمهتمين بالوضع القومي والسياسي حينذاك، صدرت الصحيفة الأولى "زهريري دبهرا" باللغة السريانية بداية شهر تشرين الثاني عام ١٨٤٩ بإشراف الرابي ميرزا شمونيل باول وبمعاونة رئيس تحريرها الرابي إيليا مله باشي، إستمرت الصحيفة في الصدور ورافقتها العديد من الصحف الدورية والنشرات المحدودة العدد والإنتشار، كما شارك في ضخ المقالات والكتابات العديد من الرموز القومية والإجتماعية المعروفة مثل البرفسور آشور بيت خربوت وتوما أودو وفريدون آتورايا.. ومن المناقب الإيجابية التي تسجل لصحيفة "زهريري دبهرا" إنها كانت صحيفة حقيقية بالمقاييس الحديثة للصحافة والإعلام مثل حرية الرأي والتعبير والمقالات المتنوعة في حقول شتى، كما وإنها إستمرت في عطائها لمدة ٦٩ عاما منذ عام ١٩٤٨ والى عام ١٩١٨ مع بداية الحرب العالمية الأولى حيث أصدرت ٨٠٠ عددا.. وبعد إغلاقها بسبب ظروف الحرب والهجرات والظروف الإنتقالية، قل عدد الإصدارات الأخرى المتواضعة أيضا والتي كانت بأحجام صغيرة مثل النشرات الكنسية وتعليم اللغة والمزامير والصلوات في المناطق الأكثر أمانا وإن كانت محدودة وغير مستقرة لا يسع المجال لذكرها لمحدوديتها .أبان فترة السبعينات وصدور قرار منح الحقوق الثقافية للناطقين بالسريانية "كما أسماهم القرار"، إستغلت بعض القوى القومية والوطنية المثقفة التي تصاعدت لديها الآمال بعد زيارة الشهيد القومي مار شمعون ومالك ياقو للإستفادة من القرار رغم المصاعب ومراقبة الحكومة البعثية، فأسست بعض الجمعيات والنوادي الإجتماعية والثقافية وأصدرت بعض المجلات والدوريات مثل قالا سريايا والكاتب السرياني ومجلات أخرى صادرة عن الكنائس، الا أن أشهرها كانت مجلة المثقف الآشوري التي كانت تصدر عن النادي الثقافي الآشوري حيث ساهم فيها العديد من المثقفين والكتاب مثل أبرم داود شابيرا وبنيامن حداد وأوديشو آدم وأوديشو ملكو وغيرهم، الى أن توقفت بعد إزدياد ضغط الحكومة وتهديداتها المبطنة والعلنية، وتزامن توقفها بولادة صحيفة قومية ملتزمة وحرة إتخذت إسم "بهرا" تيمنا بالصحيفة القومية الأولى "زهريري دبهرا"، نمت هذه الصحيفة وكبرت تحت ظروف عصيبة وبتضحيات وإصرار المناضلين الأوائل ممن كافحوا وحملوا السلاح دفاعا عن الوجود القومي الكلدوآشوري والكيان الوطني العراقي، هذا الوليد الذي رأى النور من خلال جهاز الطباعة "الرونيو" في حزيران ١٩٨٢ وإتخذ الجبل والكهف مستقرا وعايش ظروف الرعيل الأول من رفاق الحركة الديمقراطية الآشورية، وتلقفته الأيادي بكل حرص ورعاية وسرية ليكون منارا يهدي أبناء شعبنا الى قضايا الأمة والوطن بلغة غير معهودة ومختلفة تماما عن ما هو متداول في المنابر الإعلامية للسلطة البعثية الجائرة، وأصبحت بهرا علامة فارقة لكل من يعارض "حكومة الثورة" وأصبحت الأجهزة الأمنية تتعقب مناطق إنتشارها للوصول الى القوى المعارضة من أبناء شعبنا، الى أن أصبحت دليلا لا يقبل الشك على إنتماء الشهيد يوبرت بنيامن لزوعا حينما شوهدت الصحيفة بيده وهو يهم بتسليمها الى أحد الأشخاص ممن باع القضية والشرف، وبعدها وضعت الجريدة في أدراج الأمن العامة ليتم من خلالها إكتشاف المنتمين الى الحقل القومي – الوطني المعارض. ولا تزال بهرا تصدر في بغداد بحلة جديدة ومجموعة كبيرة من الكتاب والمراسلين ووصل رقم أعدادها "بقسمية العربي والسرياني" الى ٥٣٤ وهي أكبر وأوسع صحيفة كلدوآشورية حاليا إضافة الى الصحف والمجلات الشقيقة كمجلة "نجم بيت نهرين" و "ميزلتا" و"تهرنيتا" وأخرى صادرة عن الكنائس والجمعيات في العراق وبلاد المهجر إضافة الى المنابر الإعلامية كالفضائيات والإذاعات والمواقع الالكترونية التي تعمل في خدمة القضية كموقع "زهريرا" الذي إتخذ الإسم الأول للصحيفة الخالدة "زهريري دبهرا" لتسير على خطاها.

صلاح زينل

مشكلة التسمية أم مشكلة العطالة الفكرية/ ٤

أسامة أدور موسى*

وضحنا في الأجزاء السابقة من هذه السلسلة النقاط الثلاث التي بينا من خلالها عقم الجدل الدائر حول ما يسمى "مشكلة التسمية" وهذه النقاط كانت ١ – تسمياتنا المتعددة كنز حضاري أسأنا استخدامه. ٢ – الكلدان الآشوريون السريان أمة واحدة بتسميات متعددة. و نستكمل في الجزء الرابع و الأخير النقطة الثالثة .

٣– المسمى أهم من التسمية :

إن وحدة شعبنا الآشوري السرياني الكلداني، تحت أي تسمية كانت، هي قدس الأقداس وهدف الأهداف، ولا يمكن – تحت أي ذريعة كانت – أن ننشغل عن العمل لأجل تحقيقها وانجازها، لان الإبتعاد عنها يعني حتما، انقسامنا وتشظينا عموديا في متاهات مذهبية، و يعني حتما، إضعافنا و سهولة السيطرة علينا، ويعني أيضا فيما يعنيه مصادرة قرارنا القومي، واضمحلال حضورنا السياسي على الساحة الوطنية، وانتهاء وجودنا الديمغرافي على أرضنا التاريخية. ولنكن دقيقين ومباشرين ومنطقيين أكثر، إن انتهاء وجودنا الديموغرافي على أرضنا التاريخية يعني موتنا السياسي الحتمي في كل أرجاء المعمورة، فما فائدة الشجرة التي تنشر أغصانها في السماء و يستأصل جذرها من الأرض؟.

إذا فالتسميات كلها – والحال هذه – لا معنى لها إذا كان المسمى غير موجود، أو إذا كان هذا المسمى ميتا! و يصبح مثل صراع التسميات في هذه الحال مثل الزوجين العاقرين اللذين يتشاجران ويتعاركان على اسم مولودهما الذي لم ولن يأتي .

وفق هذا المفهوم المبسط، فان أي جهة أو مؤسسة أو كنيسة أو تنظيم لا تضع هذا الهدف المقدس "وأعني توحيد أبناء شعبنا" في مقدمة سلم أولوياتها، ولا تعمل بالفعل من أجل تحقيقه، هي جهات ومؤسسات وكنائس وتنظيمات مشكوك بولائها للأمة وبانتمائها للشعب، ومشكوك بصدق عملها لخير هذه الأمة وهذا الشعب، وهي بالتأكيد تنفذ أجندة جهات أخرى من خارج البيت الكلداني السرياني الآشوري. وهي بالتالي أيضا وأيضا تصبح ذخيرة أو رصاصة في سلاح الآخرين يتم إطلاقها على جسد امتنا التي لم يترك الأعداء طريقة إلا واتبعوها لتمزيقه والعزف على وتر الخلافات الطائفية فيه. فماذا نقول عن تلك التي تعلن جهارا نهارا مناصبتها العداء لوحدة شعبنا و لهذه التسمية أو تلك .

من السهل في كل الأزمنة و الأمكنة مخاطبة الغرائز واللعب على حبال المذهبية اللعينة، لكنه من الصعب مخاطبة العقول لأنك إذا خاطبت العقل ملكته. واسمحوا لي أن أتوجه هنا إلى "عقول" أبطال التسميات بهذا السؤال البسيط: ماذا سيكون جوابكم – أيها السادة المكتوفو الأيدي و الضمائر – لو قيل لكم يوما "من طرف محلي أو إقليمي أو دولي": رتبوا بيتكم ونظموا شؤونكم ووحدوا كلمتكم واجمعوا أنفسكم، وسنمنحكم حكما ذاتيا بصلاحيات واسعة جدا في إقليم نينوى، وسندعمكم سياسيا واقتصاديا وعسكريا لتؤسسوا لمشروع دولتكم المستقبلية تحت التسمية الكلدانية، أو تحت التسمية الآشورية أو السريانية أو الكلدوآشورية أو النينوية أو حتى الموصلية، ماذا كنتم ستردون على عرض كهذا؟ هل تراكم ترفضونه؟ لا أظنكم تفعلون لو أنكم تملكون من الحكمة قليلها. إذا أعود فأطرح سؤالي مجددا على أبطال التسميات: أيهما أهم: التسمية أم المسمى؟ .

سمة هذا العصر سيدي القارئ انه عصر البراغماتية والواقعية السياسية، وليس عصر الخيال والهذيان السياسيين، وبقدر ما نكون واقعيين وديناميكيين وبراغماتيين، مع مقدرتنا على حفظ الثوابت القومية الأساسية، نكون أقدر على الانخراط في اللعبة السياسية وكشف خيوطها والتمكن منها، وبالتالي نصبح طرفا فاعلا ومؤثرا فيها، إن لم نقل لاعبا سياسيا أساسيا يتحكم بقواعدها .

العمل السياسي "حسب تعريفاته" هو ما يمكن لك أن تمنح وما يمكن لك ان تمنع في نفس الوقت والظروف. والثوابت في السياسة البراغماتية الواقعية ليست قرآنا منزلا ولا إنجيلا مقدسا، بل هي متغيرة ومتبدلة حسب المصلحة القومية للشعب الذي تمثله هذه السياسة. وهي بالتالي لا تتوقف كثيرا عند الشعارات الرنانة. فما تسميه اليوم ثوابت قد لا تنطبق عليه هذه الصفة غدا، لأن "حياة الشعوب في مصالحها" ومصلحة شعبنا هي في وحدته، وإذا كنا نريد القفز "حسبما يقول المثل الشعبي" فلا بد لنا من العودة للخلف قليلا. أما الغوص في كتب التاريخ إلى حد الغرق، والإقامة الدائمة في صفحاتها والاكتساء بغبار أحداثها إلى حد الاختفاء، وإعادة إنتاج التناقضات التاريخية فيها لصهر أتباع هذه التسمية أو تلك بحرارة البراهين، فجهدٌ مضن ووقت مهدورٌ غير مجديين. لذا ترى أن معظم أبطال التسميات يتفقون على صفات مميزة لهم، أولها وأهمها على الإطلاق هو العطالة السياسية والعطالة الفكرية والعطالة المهنية، وثانيها ارتباط وجودهم ونفوذهم وضجيج خطابهم باستمرار هذا الجدال التسموي العقيم لذلك هم يحاربون ويعارضون كل عمل توحيدي جريء ينهي هذه الأزمة، وثالثها أن هؤلاء يكونون في الظاهر من المشتغلين على إطلاق المبادرات لكنهم في الباطن يغتالونها ويعملون ضدها .

إن شعبنا اليوم "بكل تسمياته طبعا!" أمام تحد كبير و خطر داهم يواجهه لأول مرة في تاريخه منذ سقوط العاصمة نينوى وزوال كيانه السياسي. وهذا التهديد يتمثل في تعرض وجودنا في أرض آبائنا للتدمير الشامل الممنهج، وهذا ما سبق أن أشرنا إليه في الجزء السابق من هذه السلسلة. فارتكاب المذابح السياسية بحقنا لازال فاعلا وفعالا، والاعتداءات على قرانا تتزايد والزحف السرطاني على أراضينا الزراعية يستمر، ووتيرة تهجير أبناء شعبنا من مناطق سكناهم التاريخية تتصاعد، وسياسية إفراغ المدن الكبيرة من الوجود الآشوري السرياني الكلداني لازالت تجري أمام مرأى كنائسنا ومسمع أحزابنا التي تدعو للجهاد من أجل هذه التسمية ضد تلك، وتكفر الانتماء إلى هذه التسمية او تلك، ولكنها تسكت على التجاوزات الفاضحة علينا وعلى حقوقنا وقرانا وأراضينا وكنائسنا ومواشينا في عز الظهيرة. فهل سنختلف عندها على ماذا سنسمي بضعة مئات من أبناء شعبنا من الذين سيبقون في الوطن بعد أن يرحل ويهجر "بتشديد الحاء والجيم" القسم الأكبر منهم أمام مرأى المنشغلين باشتباكات التسميات ومسمعهم .

إذا فليس المهم كي تنتزع حقوقك في عصر كهذا ان تسأل "من أنت" على الأرض، وماذا تشكل، وكم هي قوتك، وماذا لديك، وما هو نفوذك، ومن هم حلفاؤك، ومن الذي يدعمك محليا وإقليميا ودوليا. إن أسياد العالم "الأميركيون" لا يملكون من التاريخ الزمني إلا بضع مئات من السنين في حين يعود تاريخ الهند وحضارتها إلى آلاف السنين، لكن انظروا اليوم وقارنوا تاريخ وحضارة البلدين... أين الثرى من الثريا؟. ودعونا لا نذهب بعيدا إلى الهند وأميركا كي نستوعب الأمر، و لنبق في الوطن العراقي. انظروا إلى شركائكم فيه وتعلموا منهم، انظروا إلى التجربة الكردية، انظروا إلى إقليم كردستان الذي أسس في شمال العراق وخذوا العبر لعلكم تعقلون .

إن الحق التاريخي "أيها القارئ العزيز" شرط هام في لائحة شروط استعادة الحقوق "تقرير المصير بإقامة منطقة حكم ذاتي أو تأسيس إقليم مستقل مثلا" لكنه ليس الشرط الوحيد، ولا حتى هو الشرط الأقوى، وتجربة الأكراد الآنفة الذكر خير شاهد ودليل .

أبناء أمتي الأكارم من كل التسميات: ثمة عقود لا تصنع التاريخ وثمة أيام تصنع الجزء الأكبر من التاريخ، إنها الفرصة الأخيرة وانه النداء الأخير أن استفيقوا وكونوا على دراية بما يحاك ضدكم في كواليس الغرف المظلمة من مؤامرات لتصفية وجودكم و وجودنا، وميزوا فيما يقدم لكم على أطباق من ذهب وفضائيات من ذهب، بين السم والدسم. وحّدوا كلمتكم ورصّوا صفوفكم، حاسبوا المسيئين والمخطئين والعابثين بمصائركم، قاطعوا من باع بحقائب العملة الخضراء شرف الأمة ودماء شهدائها الذين هم أبناء كل التسميات، أنهوا هذا الانقسام وضعوا حدا لهذه الشرذمة فالذئاب المتربصة تأكل من الغنم القاصية .

كلمة لا بد منها :

سيسجل التاريخ لدعاة ومنظمي مؤتمر بغداد الشهير، إعادة إطلاقهم التسمية الكلدوآشورية على شعبنا والتسمية السريانية على لغتنا. فهؤلاء لم تعمِ أبصارَهم وبصائرهم أضواء المذهبية والطائفية والتسموية الكاذبة الزائفة. وقد عكست هذه الخطوة وعياً وحنكة سياسيين وقدرة فائقة على التعاطي التكتيكي المسؤول مع ذلك الواقع الضاغط الذي لم نكن نملك إلا خيار خوض غماره. إن هذه المبادرة الجريئة كانت بحق تكتيكا سياسيا إنقاذيا مرحليا غاية في الذكاء والحكمة والعقلانية لوضعنا المشتت آنذاك. كان يمكن لنا بعد تثبيت حقوقنا كاملة غير منقوصة في الدستور، ونحن موحدين، أن نعيد النظر فيها و نراعي كل الملاحظات التي قدمها البعض بنقدهم البناء حولها، والتي فاتت المؤتمرين حينها. ومن المؤكد أن الأرجحية المنطقية كانت ستكون للقرار الأسلم والأكثر قبولا من الجميع، وكما يقال فانه لم يكن سيصح في النهاية إلا الصحيح. إلا أن هذه الخطوة جوبهت بالرفض الأعمى والمحاربة الغبية من قبل بعض الوصوليين الموجهين بالريموت كونترول، وتنكر بعض الموقعين عليها لها بايحاءات خارجية وأعلنت اثر ذلك الحرب على الحركة الديمقراطية الآشورية وحلفائها ومؤيديها في كل المحافل والمحطات السياسية القومية منها والوطنية، ليس لشيء إلا لأنهم حرصوا على وحدة هذا الشعب و مصلحته ولأن الحركة زفت "و لا زالت العشرات من كوادرها وقياديها شهداء في سبيل توحيد كلمته ورص صفوفه وانتزاع حقوقه وآخرهم يرقد اليوم في أحد مشافي باخديدا بعد الاعتداء الآثم عليه .

* إعلامي كلدوآشوري – سوريا.

القضاء العام الصارم
جهاز مناعة لحماية العراق وشعبه ونظامه الجديد

حميد الموسوي - بغداد

في غضون ثلاثة أشهر أو أقل أنجز القضاء في المملكة الأردنية الهاشمية إجراءات التحقيق والمحاكمة في قضية التفجيرات الإرهابية التي طالت فنادق عمان وراح ضحيتها عدد كبير من الأبرياء أكثرهم من النسوة والأطفال كانوا يحضرون حفل زفاف وليس استعراضا عسكريا، لم يكن الفندق قاعدة عسكرية اميركية أو بريطانية ولا حتى موقعا تابعا لاسرائيل التي بينها وبين "المجاهدين" مرمى حجر.

المفتي تمهيدا لتنفيذ أحكام الاعدام بحقهم مع اتخاذ جملة اجراءات صارمة وتدابير أمنية احترازية لا تهاون فيها لردع العابثين بأمن واستقرار البلاد ولتظل لسلطة القانون هيبتها وسلطانها.

ولا يقل القضاء في جميع الدول العربية والاسلامية حزما وصرامة وتشددا مع المستهترين بأمن البلاد والمسيئين لقوانينها والمسترخصين لأرواح الناس وخاصة من دعاة الفكر الارهابي التكفيري المتزمت. كما ان القضاء في كل دول العالم لم يكن متساهلا مع الجريمة وبوجه الخصوص جرائم الارهاب المنظم والحرب التي تشنها المنظومة الدولية ضد الارهاب ما زالت مستعرة وبشتى الأسلحة.

وبعد هذه الاطلالة على نماذج من تعامل القضاء العربي والعالمي مع الجريمة المنظمة وردعها وقبرها في محلها، لا بد ان نتوقف طويلا أمام القضاء العراقي، وقفة حائرة متعجبة مستغربة وبنفس الوقت عاتبة لائمة مدينة!.

لم يفرض القضاء العراقي قوته ولم يستخدم صلاحياته الواسعة في التعامل مع مجرمي القاعدة برغم بشاعة جرائمهم.

نعم أتم القضاء الأردني الحازم كل مجريات وملحقات الجريمة وأصدر حكمه العادل بحق مرتكبي الجريمة من أوباش القاعدة حيث حكم باعدام المشتركين بتلك الجريمة عدا المنفذين الذين عجلت زبانية جهنم بأرواحهم الى الجحيم. من بين اولئك المجرمين ستة عراقيين حكموا بالاعدام غيابيا، كما حكمت على العراقية ساجدة الريشاوي بالاعدام حضوريا لاشتراكها الفعلي في الجريمة وعدم تمكنها من التنفيذ وقتها. ويواصل القضاء الأردني تصديه بحزم لمتابعة فلول زمر القاعدة الضالين المضلين بعد ان تم القبض على المجرم زياد خلف الكربولي الذي اعترف بقتل السائق الاردني وحرض أقرانه في الغدر والرذيلة على قتل جميع السواق الاردنيين الذين ينقلون البضائع من والى العراق. ومن الطبيعي ان يصدر القضاء الأردني حكمه باعدام هذا المجرم مثلما فعل بالمجرمين أشباهه ليكونوا عبرة لمن تسول له نفسه الاعتداء على أمن البلاد وشعبها ونظامها وبناها التحتية ولتكون تلك الأحكام الرد الأمثل على تخرصات بعض الاعلاميين المأجورين ونواب البرلمان الاردني الذين حضروا مجلس عزاء أقيم عند هلاك المقبور الزرقاوي والذين نالوا جزاءهم العادل.

القضاء الاردني الذي لا تأخذه رأفة بالمجرمين الذين يلحقون الضرر بالبلاد والعباد ويشيعون الفوضى والفساد. وبنفس الحزم تصدى القضاء المصري لمرتكبي جريمة التفجير الذي حصل في مدينة طابا السياحية المصرية حيث أحيلت أوراق المجرمين الى المفتي تمهيدا لتنفيذ أحكام الاعدام بحقهم مع اتخاذ جملة اجراءات صارمة وتدابير أمنية احترازية لا تهاون فيها لردع العابثين بأمن واستقرار البلاد ولتظل لسلطة القانون هيبتها وسلطانها.

ولا يقل القضاء في جميع الدول العربية والاسلامية حزما وصرامة وتشددا مع المستهترين بأمن البلاد والمسيئين لقوانينها والمسترخصين لأرواح الناس وخاصة من دعاة الفكر الارهابي التكفيري المتزمت. كما ان أرجائه وايقاف عجلة العمل والتطور فيه ومحاولة ارجاعه الى قرون ما قبل الحضارة، أمام هذا وغيره يقف القضاء العراقي باردا باهتا عاجزا عن اتخاذ فعل قضائي من شأنه الحد من الانفلات الأمني الذي انسحب عليه مصادرة حق المواطن في العيش الكريم الآمن المطمئن وفي الشعور بوجود دولة القانون، برغم تأكيد قوانين الدولة والمرجعيات الدينية والسياسية على استقلال السلطة القضائية وحصر القصاص بيدها.

لكن القضاء، ونقولها بكل مرارة، لم يفرض قوته ولم يستخدم صلاحياته الواسعة ونفوذه في جميع القضايا التي عرضت أمامه وفي مقدمتها التعامل مع مجرمي القاعدة من الأجانب والعراقيين ومسألة تدخل القوات المتعددة الجنسية في التحكم في المعتقلين ومصادرة أو التلاعب بالأوراق التحقيقية واطلاق سراحهم بدون محاكمة، ومع ذلك يظل أشرف قاضي رافعا عقيرته بالشجب والاستنكار من هذه القسوة بالمجرمين!.

والتفجيرات وتخريب منشآت الكهرباء والماء وادخال المزيد من الأسلحة والمفخخات. لقد تناولت وسائل الاعلام قرار الحكم الذي صدر باعدام الارهابي التونسي هشام حسونة بشير الذي فشل في تفجير السيارة الثالثة في حادثة تفجير منطقة الكرادة بعدما انفجرت السيارتان اللتان تصاحبان سيارته يوم ١٤/٤/ ٢٠٠٥ والتي أودت بحياة أكثر من أربعين مواطنا بريئا من أهالي المنطقة، فقد نقضت محكمة التمييز حكم الاعدام وحولته الى السجن عشرين عاما رأفة بالارهابي الذي عبر المحيطات وجاء ليفجر نفسه بقصد قتل المئات من العراقيين الأبرياء!.

ونظن ان في التقرير الصادر من محكمة الجنايات المركزية ما يؤكد ما ذهبنا اليه من تدخل قوات متعددة الجنسيات في الشأن القضائي العراقي وحاجة القضاء لشيء من الحزم والصرامة.

رقم البيان الصحفي: A060921a

تاريخ البيان: 21.9.2006

هامش: قوة المهام 134 القوة متعددة الجنسيات- العراق- بغداد

يتضمن البيان الحكم على ٣٥ مجرما فقط!. اثنان حكموا بالسجن مدى الحياة، واحد حكم بالسجن ثلاثين عاما، والباقين وصلت أحكامهم الى الحبس سنة واحدة فقط!.

كيف ستكون ردة فعل القضاء في الدول العربية تجاه الجرائم البشعة التي ترتكب في العراق فيما لو حصلت على اراضيهم وبهذه الوحشية وبهذا الكم المرعب؟!.

فأمام هذا الزخم الهائل والكم المرعب من الجرائم الفاشية التي ارتكبت وما زالت ترتكب منذ ثلاث سنوات ونصف وعلى مدار الساعة بحق شعب العراق وثرواته وبناه التحتية يدفع ثمنها فقراء هذا الوطن في الأسواق ومحلات العمل والدوائر والمدارس والمساجد والكنائس والحسينيات وفي الطرقات والمركبات وأثناء تأدية الواجب الأمني والوظيفي والخدمي وبأرقام واحصائيات مرعبة على يد أحط شبكات الاجرام وأشدها حقدا وشراسة من متشردي القاعدة وحلفهم المشبوه مع الصداميين والتكفيريين من نفايات السلطة الشوفينية السابقة. أمام كل هذه الفجائع والمصائب والفضائع، مضافا اليها تخريب منشآت البلاد وبناه التحتية وحرق ثرواته النفطية واشاعة الفوضى والرعب في وبمقارنة بسيطة بين الإجراءات القضائية التي تمارسها الدول العربية ودول الجوار في ردع الارهاب ومعالجة الجرائم التي تمس أمنها وتلحق الضرر والأذى بشعبها وبناها التحتية وعلاقاتها الخارجية، وبين الاجراءات القضائية العراقية يتضح ان هناك تفاوت كبير وفضاء شاسع يفصل بين الطرفين، وهذا الأمر يتجلى بوضوح في نوعية وكمية وضعف القرارات التي أصدرتها المحاكم الجنائية العراقية والتي لم ترق لمستوى الاجراءات المتبعة في الدول المستقرة أمنيا وسياسيا واقتصاديا حتى صارت بعض الاحكام التي تنشرها وسائل الاعلام محل تندر عند العامة وعامل تشجيع وتحفيز للمجرمين الذين وجدوا في عقوبة ثلاث سنوات سجن أمرا تافها حيال عدد من الهجمات

هذه العقوبات مقابل اعمال ارهابية تراوحت بين تفخيخ وتفجير العديد من السيارات وزرع مئات العبوات الناسفة، وتخريب شبكات كهرباء وماء، وقتل واستهداف ألوف الأبرياء وحيازة مستودعات ومخابئ من الأسلحة بشتى أصنافها. علما اننا لم نسمع أو نرى صدور أحكام أو تنفيذها بحق مجرمين شاهدنا اعترافاتهم من على شاشات الفضائيات منذ ثلاث سنين ولحد الساعة.

ترى كيف ستكون ردة فعل القضاء العربي تجاه هذه الجرائم البشعة فيما لو حصلت على أراضيه، وبهذه الوحشية وبهذا الكم المرعب؟!.